

الوعي القانوني آلية لترسيخ حقوق الإنسان وحياته - لدى الإعلامي - Legal awareness as a mechanism for consolidating human rights and freedoms - of media actors-

د. فيصل رمون*
جامعة غرداية (الجزائر)
fremoune@yahoo.fr

تاريخ إرسال المقال: 2023 /06 /11 تاريخ قبول المقال: 2023 /08 /26 تاريخ نشر المقال: 2023 /09 /15

الملخص:

تحتل قضايا حقوق الإنسان مكانة مهمة في اهتمامات وسائل الإعلام، إذ يعد حجم ونوع تغطية وسائل الإعلام لقضايا حقوق الإنسان أحد المعايير الأساسية لمهنية هذه الوسائل ودورها في ترسيخ حقوق الإنسان وحياته. لكن هناك انتقادات توجه لوسائل الإعلام في تغطيتها لحقوق الإنسان وحياته، فهي ليست كلها جيدة، لأن بعض الإعلاميين لديهم قصور في فهم حقوق الإنسان وحياته، وهذا ما دعانا لطرح الإشكالية التالية: هل مطلوب من الإعلام أن يساهم بفاعلية في ترقية وترسيخ حقوق الإنسان وحياته في المجتمع؟ وهذا بدوره يقودنا للتساؤل عن المسائل القانونية اللازمة للوعي الحقوقي لدى الفاعلين في الإعلام؟ وعليه سنتناول الموضوع وفق المحاور التالية:

المبحث الأول: تحليل للمادة 2/05 من قانون الإعلام الجزائري.

المبحث الثاني: نماذج لمبادئ الحقوق والحريات الواردة في الدستور.

حيث سنعتمد في ذلك على المزاوجة بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، في معالجة موضوع الورقة البحثية، سعيا منا للوصول إلى نتائج مرضية، تساهم في ترسيخ حقوق الإنسان وحياته لدى الإعلامي بالخصوص، ليؤثر بدوره على المجتمع في العموم.

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان، حريات، إعلامي، قانون الإعلام.

Abstract:

Human rights issues occupy an important place in the media's concerns. The volume and type of media coverage of human rights subjects are one of the basic criteria for the professionalism of these media and their role in promoting human rights and freedoms. Some media contributors have deficiencies in understanding human rights and freedoms, and this is what prompted us to uncover the following problem: Is the media requested to contribute effectively for the promotion and consolidation of human rights and freedoms in society? This in turn leads us to ask about the legal topics necessary for the human rights awareness of media actors. Therefore, we will discuss the topic according to the following points:

First: An analysis of Article 05/2 of the Algerian Media Law.

Second: Samples of principles of rights and freedoms contained in the Constitution.

Where we will rely on the combination between the descriptive approach and the analytical approach, in tackling the topic of the research paper. Which, I hope, will contribute to the consolidation of human rights and freedoms among the media in particular and society in general.

Keywords: human rights, freedoms, media actors, media law

مقدمة:

تحتل قضايا حقوق الإنسان مكانة مهمة في اهتمامات وسائل الإعلام في المجتمعات الديمقراطية، إذ يعد حجم ونوع تغطية وسائل الإعلام لقضايا حقوق الإنسان أحد المعايير الأساسية لمهنية هذه الوسائل ودورها في ترسيخ الحقوق والحريات المتعلقة بالإنسان¹. لكن هناك انتقادات توجه لوسائل الإعلام في تغطيتها لحقوق الإنسان، فبالرغم من وجود المزيد من التغطية لحقوق الإنسان في وسائل الإعلام حاليا مما كانت عليه في الماضي، فهي ليست كلها جيدة، فأغلب وسائل الإعلام تخلط بين القضايا، لأن بعض الإعلاميين لديهم قصور في فهم حقوق الإنسان، من حيث: ما هي وكيف نشأت، وكيفية تعزيزها وترسيخها وإنفاذها؟ كما أن وسائل الإعلام نفسها ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان في بعض الأحيان، عن طريق غزو الخصوصية أو التحيز أو الصور النمطية أو تعميق الصراعات. ولتلافي هذه الانتقادات الموجهة لوسائل الإعلام والإعلاميين، وللحديث عن ترسيخ حقوق الإنسان ومساهمة وسائل الإعلام في ذلك، سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية أن نجيب على التساؤلات التالية:

هل مطلوب من الإعلام أن يساهم بفاعلية في ترقية وترسيخ حقوق الإنسان وحياته في المجتمع؟ وما هي المسائل القانونية اللازمة للوعي الحقوقي لدى الفاعلين في الإعلام ليتعاملوا مع

موضوع ترقية وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان وحرياته؟ وللإجابة على هذه الإشكالات سنتناول الموضوع وفق المحاور الآتية:

المبحث الأول: تحليل للمادة 2/05 من قانون الإعلام الجزائري².

المبحث الثاني: نماذج لمبادئ الحقوق والحريات الواردة في الدستور³.

وسيتّم تناول تلك المحاور ونحن مدركون أن منظومة حقوق الإنسان تعد مجموعة قيم وأفكار ونصوص تحتاج لمن يشرحها وينقلها إلى الناس⁴، وتتطلب من يثير اهتمامهم بما تحتويه من مبادئ ومطالب، إذ بتجسيدها في الواقع تتحقّق كرامتهم وتضامن مصالحهم وتنتعش إنسانيتهم. وسنحاول الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا من خلال معالجة الموضوع كالتالي:

المبحث الأول: تحليل نص المادة 05 من قانون الإعلام الجزائري.

تحليل نص المادة يكون وفق التالي، المطلب الأول الموقع القانوني للنص، المطلب الثاني الظروف المحيطة بالنص، ثالثا البناء الشكلي للنص.

وعليه سنتطرق إلى التعليق على نص المادة 05 ونركز على الفقرة الثانية منها، وذلك محاولة منا للإجابة عن الشطر الأول من الإشكالية.

المطلب الأول: الموقع القانوني للنص

جاء نص المادة 05⁵ ضمن القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لـ 12 يناير 2012 المتعلق بالإعلام.

وذلك بالبواب الأول منه، والذي جاء بعنوان أحكام عامة، وقد حوى خمسة مواد، منها الطويلة نسبيا ومنها من جاءت قصيرة في المبنى.

وقد نظم قانون الإعلام بقانون عضوي نظرا لأهميته، حيث أن القانون العضوي هو قانون أكثر شأنًا من القانون العادي⁶. ولأهميته فإنه يخضع للرقابة السابقة للمحكمة الدستورية ويصادق عليه من قبل الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة.

كما هو محدد في المادة 140 من الدستور⁷ التي تنص على ما يلي: المادة 140⁸ : "إضافة إلى المجالات المخصّصة للقوانين العضوية بموجب الدستور، يشرّع البرلمان بقوانين عضوية في المجالات الآتية :

... - القانون المتعلق بالإعلام، ...

تتم المصادقة على القانون العضوي، بالأغلبية المطلقة للنواب و لأعضاء مجلس الأمة.⁹ يخضع القانون العضوي، قبل إصداره، لمراقبة مطابقتها للدستور من طرف المحكمة الدستورية.

ومنه نستشف من موقع المادة 05 السالفة الذكر مدى أهميتها، لأهمية القانون الواردة به.

المطلب الثاني: الظروف المحيطة بالنص (كيف جاء وما الحكمة من تشريعه)

بداية يجب ملاحظة أن نص المادة 05 التي نحن بصدد التعليق عليها، لم يرد في النصوص التشريعية السابقة المتعلقة بالإعلام، ولاستيعاب سبب تشريع هذه المادة، والحكمة من تشريعها، وجب علينا التعرّيج ولو بإيجاز على قوانين الإعلام القديمة¹⁰، وبعدها قانون الإعلام الجديد¹¹. إن بدايات التشريع الإعلامي في الجزائر، ظهرت غداة الاستقلال حيث عمل المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني على التكفل بمهمة الإعلام وأصدر عددا من التعليمات، كما أسس عدة صحف ومجلات¹².

ففي البداية كان قانون الصحفي 1968، حيث عرفت الجزائر بعد 19 جوان 1965 فراغا قانونيا ظل يملأه مجلس الثورة بالتعليمات والأوامر لكن في هذه الفترة بدأت مرحلة بناء المؤسسات (المجلس البلدي، المجلس الولائي، و فيما بعد الميثاق الوطني، المجلس الشعبي الوطني). في هذا الظرف ظهر قانون الصحفي الذي أشتمل سبع فصول: تعريف الصحفي المحترف، واجباته، إجراءات التوظيف، الراتب والمكافأة، الترقية والترخيص، أخلاقيات المهنة، والبطاقة المهنية.

يعتبر هذا القانون من وجهة نظر الصحفيين وكذلك الأكاديميين منقوص في عدة جوانب، فقد أولى الواجبات والعقوبات أهمية قصوى، بينما تغاضى عن الحقوق وحرية الصحافة، كما ظل محدودا في حركته عبر ثلاث هيئات رسمية، هي: الحزب والحكومة والنقابة. ومن خلال هذا التنظيم كان يتم التحكم في مدخلات ومخرجات المؤسسات الإعلامية، وكانت هذه الهيئات الرسمية مسؤولة بشكل تام ومباشر على تعيين كبار المسؤولين ومديري الأجهزة الإعلامية المختلفة¹³.

وجاء بعد القانون السابق الذكر، قانون الإعلام لسنة 1982، حيث جاء هذا القانون بعد الفراغ الكبير الذي شهده الفضاء الإعلامي الجزائري وبعد التطورات العديدة التي طرأت على المجتمع منذ استقلاله سنة 1962، كما جاء هذا القانون ليعكس الفضاء السياسي الذي تعيش فيه المؤسسات الإعلامية الجزائرية أي الحزب الواحد والنظام الاشتراكي الذي كانت تطبقه الجزائر. فنلاحظ التركيز على واجبات الصحفي في إطار الثورة الاشتراكية، احتكار الدولة لوسائل الإعلام عبر وزارة الإعلام والحزب، واعتبار قطاع الإعلام من قطاعات السيادة الوطنية. كما أعتبر القانون "الإعلام هو التعبير عن إرادة الثورة... يترجم مطالب الجماهير الشعبية ويعمل على تجنيد وتنظيم كل القوى لتحقيق الأهداف الوطنية." وقد اعتبر الصحفيون، قانون 1982، قانون عقوبات ولا توجد فيه سوى

الوعي القانوني آلية لترسيخ حقوق الإنسان وحياته - لدى الإعلامي -

مادة واحدة ، المادة 45 التي تشير إلى حرية الصحفي في الوصول إلى مصادر المعلومات، رغم أن هذه المادة لم تكن الكثير في أرض الواقع¹⁴.

وقد اشتمل هذا القانون على سبع محاور رئيسية: 1- ملكية وإصدار الصحف، 2- حق ممارسة مهنة الصحافة، 3- مبادئ و أهداف الرسالة الإعلامية، 4- حق المواطن في الإعلام، 5- حق النقد، 6- الرقابة والتوجيه، 7- الواجبات والعقوبات.

أما قانون قانون الإعلام لسنة 1990، والذي جاء معدلا لقانون 1982، وقد جاء بعد أحداث أكتوبر 1988 وبعد إعادة النظر ومناقشة دستور 1989، حيث أدت التعددية السياسية التي شهدتها الجزائر في سنة 1989 إلى إفراز تعددية إعلامية لا محالة و هذا ما تجسد في قانون جديد للإعلام أقر التعددية بالنسبة للصحافة المطبوعة وأبقى القطاع السمعي البصري في يد الدولة.

وجاء منشور رقم 4 بتاريخ 19/3/1990 ليترك الأمر أمام الصحفيين العاملين في المؤسسات الإعلامية العمومية للاختيار بين البقاء في القطاع العمومي أو إنشاء مؤسسات صحفية مستقلة على شكل شركات مساهمة، أو الالتحاق بصحف الجمعيات ذات الطابع السياسي (الأحزاب السياسية). وقد أعطيت في هذا الإطار تسهيلات مالية مختلفة، حيث منحت مقدما رواتب ثلاث سنوات للصحفيين الذين قرروا ترك القطاع العام وإصدار جرائد خاصة، كما قدمت مقرات وتسهيلات للحصول على قروض.

تجدر الإشارة هنا أن اللجنة التي سهرت على وضع قانون الإعلام لسنة 1990 كانت تتكون من نواب المجلس الشعبي الوطني في عهد الحزب الواحد، و لم يشارك أي حزب في وضع هذا القانون، ومن المعروف أنه تم في سنة 1989 وحدها الاعتراف ب 18 حزبا وفي سنة 1990 تم اعتماد 30 حزبا .

ونظرا لما يشوب هذا القانون من لبس وغموض فقد تم انتقاده ورفضه من غالبية الصحفيين والإعلاميين. ومع ذلك فإن هذا القانون له عدة مكاسب وإيجابيات من إيجابيات نذكر منها السماح بالملكية الخاصة للصحف والجرائد والمطبوعات وإنشاء المجلس الأعلى للإعلام. ومن جهة أخرى هناك مقارنة جديدة لمفهوم الصحفي ومفهوم الحق في الإعلام، وحق المواطن في إعلام كامل وموضوعي، لكن رغم هذا نلاحظ تشبث السلطة بمفهومها الخاص للإعلام والحق في الإعلام - أي السيطرة والتدخل بطرق عديدة ومختلفة في مخرجات المؤسسات الإعلامية واعتبارها امتدادا لها¹⁵.

أوضحت المادة 05 في الباب الأول ضمن أحكام عامة ان الهدف من ممارسة الإعلام وأنشطته المتنوعة تساهم في الاستجابة لحاجات الجماهير في مجال الإعلام والثقافة والترفيه
.....

إضافة لترقية النظام الجمهوري وقيم الديمقراطية وحقوق أنسان والتسامح ونبذ العنف والعنصرية وهذه النقطة لم تكن ضمن المادة 05 من قانون الإعلام 1990، فالتركيز على مثل هذه النقطة فإنما هو ترجمة فعلية لما يمارس ضد حقوق الإنسان والعنف الممارس. كما أبرز ضرورة ترقية روح المواطنة وثقافة الحوار خاصة أننا في بعض الأحيان نفتقد لهذه الأداة والوسيلة المهمة في التواصل والاتصال بالآخرين مع الحفاظ على الثقافة الوطنية الجزائرية في ظل التنوع اللساني والثقافي في المجتمع، كما لم ينس هذا القانون المعدل ضمن هذه المادة ضرورة مساهمة أنشطة الإعلام في الحوار بين الثقافات العالمية القائم على الرقي والعدل والمساواة.¹⁶

المطلب الثالث: البناء الشكلي للنص

البناء المطبعي: جاء نص المادة طويل نسبيا مقارنة بالمواد، الأولى والثانية، الواردتان في هذا الباب، لكن المادة كانت مقسمة إلى خمس فقرات قصيرة المبنى عموما. وكانت مقسمة تقسيما واضحا. البناء اللغوي والمنطقي: جاءت عبارات نص المادة بسيطة ومفهومة، ولم تكن غامضة، وقد جاء النص على شكل نقاط، توضح المهام الأساسية التي تساهم فيها أنشطة الإعلام بشكل أساسي، وذلك كان وفق خمس فقرات كما ذكرنا سابقا.

الفكرة العامة لنص المادة تتضمن: أهم أهداف ومهام النشاط الإعلامي

وهنا نكون قد بينا أهمية وقيمة المادة 05 من قانون الإعلام الجزائري، لننتقل في المبحث التالي لربط المادة بالمبادئ والحقوق الدستورية، ليتجلى للإعلامي دوره في ترسيخها.

المبحث الثاني: مبادئ الحقوق والحريات الواردة في الدستور

هنا نتطرق لمفهوم كل من الحقوق والحريات، والدستور هذا المطلب الأول، أما المطلب الثاني فنتطرق للحقوق والحريات الواردة في الدستور الجزائري، وثالثا نتطرق لضمان حرية التعبير وإبداء الرأي وحرية الصحافة في القانون وضوابطه.

المطلب الأول: مفهوم كل من الحقوق والحريات، والدستور:

أولا- مفهوم الحقوق والحريات¹⁷

تعريف الحقوق:

جمع حق. و قد حاولت عدة المذاهب ونظريات، تعريف الحق مثل المذهب الشخصي الذي عرف الحق بأنه قدرة أو سلطة إرادية تثبت للشخص ويستمد منها القانون وقد انتقدت هذه النظرية بسبب أنها تربط الحق بالإرادة بينما قد يثبت الحق الشخصي دون أن تكون له الإرادة. وعرفه المذهب الموضوعي بأنه مصلحة يحميها القانون وانتقدت أيضا هذه النظرية لأنها تعتبر المصلحة معيار لوجود

الحق بينما الأمر ليس كذلك ونتيجة لانتقادات الموجهة للنظريات السابقة، كما ظهرت نظرية أخرى هي النظرية الحديثة في تعريف الحق ويعرف أصحاب هذا المذهب الحق على أنه "ميزة يمنحها القانون لشخص ما ويحميها بطريقة قانونية ويكون له بمقتضاها الحق في التصرف".¹⁸

تعريف الحريات:

جاءت تعريف الحريات في الإعلان الفرنسي للحقوق والحريات صحيحا في معناه. فالحريات قوامها القدرة على عمل كل شيء لا يضر بالآخرين ولا تحدد ممارسة الحقوق الطبيعية لكل إنسان إلا بالحقوق التي تؤمن للأعضاء الآخرين في المجتمع ولا يجوز أن تحدد هذه الحدود إلا بالقانون.¹⁹

أنواع الحقوق والحريات²⁰:

أنواع الحقوق : تنقسم الحقوق إلى قسمين حقوق شخصية و حقوق عينية.

الحقوق الشخصية : التي يعبر عنها في الفقه القانوني (الالتزامات)، هي التي بموجبها تترتب التزامات وحقوق تتعلق بشخص الدائن أو المدين، ومنها الالتزام بعمل معين أو الامتناع عن عمل معين.

الحقوق العينية : هي تلك التي ترد على عين الشيء (العقار) أي تلك التي يكون محلها عقار أو عين معينة، وهذه الحقوق تنقسم بدورها إلى:

حقوق أصلية: مثل حق الملكية الذي يعتبر من أهم الحقوق التي يمارس بموجبها مالك السلطة على العين (العقار أو المال) ويتصرف به تصرفا مطلقا.

الحقوق التبعية :

- **الرهن التأميني :** الذي بموجبه يكتسب الدائن حقا عينا على عقار مخصص لوفاء دينه، ويكون بمقتضاه متقدما على الغير من الدائنين في إستيفاء دينه. وفيه أحكام عديدة نظمتها القوانين النافذة.

- **الرهن الحيازي :** وهذا الحق يكون بموجبه الدائن حائزا للعين (العقار أو المال) فيجعلها محبوسة في يد المرتهن أو في يد شخص ثالث لقاء دين يمكن للمرتهن إستحصاله من تلك العين، وهذا كسابقه فيه أحكام تنظم العلاقات بين طرفيه وكذلك مع الغير.

- **رهن الدين:** وهذا النوع من الحقوق يتمثل بتمكين الدائن من حيازة سند الدين المرهون و يكون هذا نافذا بحق المدين من تاريخ إعلانه.

أنواع الحريات:

الحريات الشخصية : كالحق في الحياة وعدم الخضوع للتعذيب والمساواة أمام القانون والحق في البراءة وعدم الخضوع للإعتقال أو النفي التعسفي...
حريات الفرد في علاقته مع الجماعة : كالحق في عدم التدخل في الحياة الشخصية والحق في التنقل وحق التمتع بالجنسية والحق في الزواج والتملك...
حريات روحية مدنية وسياسية : كالحق في الحرية التفكير والرأي والتدين وحق تأسيس الأحزاب والجمعيات و النقابات...

ثانيا- مفهوم الدستور²¹

نقصد بالدستور هو²² " مجموعة القواعد المنظمة للسلطات والتي توزع وتحدد صلاحياتها"، فهو نص قانوني يسمو على غيره من النصوص القانونية، ولذلك لا يجوز لأي قانون داخلي يسن أن يعارض ما جاء في نصوص الدستور، إذن الحماية الدستورية هي التي يعبر عنها القانون المحلي وهو الدستور الذي يعتبر من أسمى القوانين داخل الدولة وعلى المستوى الوطني، وبالتالي نقصد بحقوق الإنسان الحقوق التي تخص الإنسان لكونه إنساناً، في سياق قوانين تلك الدولة، مع العلم أن الدستور غالباً ما يركز على مواطني الدولة .

ولا يشترط تطبيق الحقوق والواجبات بالدستور المكتوب، فوجود دستور غير مكتوب لا ينفي صفة التطبيق لبنوده أو لما جاء فيه لكونه عرفاً كما هو الحال في المملكة المتحدة (بريطانيا)، على الرغم من أنه في الوقت الحالي أصبح الدستور المكتوب هو الشائع في معظم دول العالم.
فالدستور هو المحدد الأساسي لحقوق هؤلاء الأفراد وواجباتهم ولا يسمو عليه أي قانون داخل الدولة، وبعبارة أخرى فإن الدستور يقف على رأس الهرم القانوني للدولة، فالقوانين والنصوص الدستورية هي إجراءات محددة تهدف لضمان حقوق الإنسان وتنفيذ الدولة أو الحكومة لهذه الحقوق وتطبيقها، فذكرها من الممكن أن يؤدي إلى ضمان التطبيق إلا أن عدم ذكرها لا يعني نفيها وعدم تطبيقها.

المطلب الثاني: الحقوق والحريات الواردة في الدستور الجزائري

إن الحقوق والحريات العامة من أهم الموضوعات التي تتناولها دراسات القانون الدستوري والأنظمة السياسية، والحق لدى فقهاء القانون هو تلك الرابطة القانونية التي بمقتضاها يخول لشخص على سبيل الأفراد والاستثناء التسلط على شئ بمعنى اختصاص الشخص بقيمة معينة وحده دون غيره، وينبغي أن يكون الإستثناء - وهو جوهر الحق - مستندا إلى القانون. والتصرف في الحق

مشروط بعدم الإضرار بالغير، أما الحرية فهي الرخصة والإباحة للقيام بكل ما لا يحظره القانون، فهي رخصة للحصول على الحق فحرية التملك رخصة أما الملكية ذاتها فحق.

وقد كفل الدستور الجزائري للمواطنين الحقوق والحريات المعترف بها للمواطنين في دساتير البلدان الديمقراطية، وقد تعرضت نصوص القانون الأساسي الجزائري إلى تلك الحقوق والحريات بإشارات مباشرة وغير مباشرة، مقدمة القانون الأساسي تنص على إرساء دعائم ما جبلت عليه النفس البشرية من إعتزاز بكرامة الفرد، وهذا ما أكدته الفقرة الأولى والثانية من ديباجة الدستور الجزائري، عند إشارتها إلى الحرية، العزة والكرامة.²³

أولاً- الحقوق السياسية والمدنية:

(تسمى أيضاً "الجيل الأول من الحقوق")²⁴، وهي مرتبطة بالحريات، وتشمل الحقوق التالية: الحق في الحياة والحرية والأمن؛ وعدم التعرض للتعذيب والتحرر من العبودية، المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير والتفكير والضمير والدين، وحرية الاشتراك في الجمعيات والتجمع، وحرية الصحافة. وقد تم ذكرها في دستور 2020 للجزائر بحيث نص على حق الأمن الذي يعتبر حق كل فرد في الحياة في أمان واطمئنان دون رهبة أو خوف وهذا ما نلمسه في نص المادة (1/44) من الدستور: " لا يتابع أحد، ولا يوقف أو يحتجز، إلا ضمن الشروط المحددة بالقانون، وطبقاً للأشكال التي نص عليها."

وحرية الانتقال التي يقصد بها الحق في الذهاب والإياب أي حرية السفر إلى أي مكان داخل حدود الدولة أو خارجها وحرية العودة إلى الوطن دون قيود أو موانع إلا ضمن بعض القيود حيث نصت عليها المادة (1/49) من الدستور "يحق لكل مواطن يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية، أن يختار بحرية موطن إقامته."

وحرمة المسكن الذي تعتبر من حق الإنسان في أن يحيا حياته الشخصية داخل مسكنه دون مضايقة أو إزعاج من أحد ولهذا لا يجوز أن يقتحم أحد مسكن فرد من الأفراد أو يقوم بتفتيشه أو انتهاك حرمة إلا في حالات يحددها القانون التي نصت عليها المادة (1/48) من الدستور بحيث "تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة المسكن."

ونصت المادة (37) بأن: "كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولهم الحق في حماية متساوية. ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق، أو الجنس، أو الرأي، أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي." ونصت المادة (39) أن: "تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة

الوعي القانوني آلية لترسيخ حقوق الإنسان وحياته - لدى الإعلامي -

الإنسان. يحظر أي عنف بدني أو معنوي، أو أي مساس بالكرامة..."، ونص الدستور أيضا في المادة (51) بأنه: "لا مساس بحرمة حرية الرأي.

حرية ممارسة العبادات مضمونة وتمارس في إطار احترام القانون...".
ونصت المادة (47) على أنه: "لكل شخص الحق في حماية حياته الخاصة وشرفه.
لكل شخص الحق في سرية مراسلاته واتصالاته الخاصة في أي شكل كانت...".
ونصت المادة (52) على أن: "حرية التعبير مضمونة.

حرية الاجتماع وحرية التظاهر السلمي مضمونتان،...". كما نصت المادة (53) على أن: "حق إنشاء الجمعيات مضمون، ويمارس بمجرد التصريح به...". وتضمن نص المادة (1/57) على أن: "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون". كما تضمن نص المادة (54) على أن: "حرية الصحافة، المكتوبة والسمعية البصرية والالكترونية، مضمونة.
تتضمن حرية الصحافة على وجه الخصوص ما يأتي:
- حرية تعبير وابداع الصحفيين ومتعاوني الصحافة،
- حق الصحفي في الوصول إلى مصادر المعلومات في إطار احترام القانون،
- الحق في حماية استقلالية الصحفي والسر المهني،
- الحق في إنشاء الصحف والنشريات بمجرد التصريح بذلك،
- الحق في إنشاء قنوات تلفزيونية وإذاعية ومواقع وصحف إلكترونية ضمن شروط يحددها القانون،

- الحق في نشر الأخبار والأفكار والصور والآراء في إطار القانون، واحترام ثوابت الأمة وقيمها الدينية والأخلاقية والثقافية.

لا يمكن أن تستعمل حرية الصحافة للمساس بكرامة الغير وحياتهم وحقوقهم.
يحظر نشر خطاب التمييز والكراهية.

لا يمكن أن تخضع جنحة الصحافة لعقوبة سالبة للحرية.

لا يمكن توقيف نشاط الصحف والنشريات والقنوات التلفزيونية والإذاعية والمواقع والصحف الالكترونية إلا بمقتضى قرار قضائي.²⁵

ثانيا- الحقوق الاقتصادية:

("الجيل الثاني من الحقوق")²⁶، تمثل الحقوق والحريات ذات المضمون الاقتصادي الجيل الثاني من قائمة الحقوق والحريات التي نصت عليها المواثيق والإعلانات والعهود الدولية المتعلقة بحقوق

الإنسان، وذلك باعتبار أن الحقوق والحريات ذات المضمون السياسي والمدني تمثل الجيل الأول في هذا الخصوص.

وإذا كانت الدساتير المكتوبة الأولى قد أغفلت إلى حد ما الإشارة إلى الحقوق الاقتصادية على نحو مباشر، إلا أن هذا الإغفال لم يقدر له أن يستمر مع اهتزاز أركان المذاهب الفردية، ومن هنا لم يكن غريبا أن تشير الدساتير اللاحقة إلى الحقوق والحريات الاقتصادية للأفراد. مثل دستور الجزائر 2020 حيث تضمن حقوقا اقتصادية مثل حق العمل، وحق الملكية، وغيرها من الحقوق بما يحقق للإنسان حياة كريمة ولائقة.

فما هو واقع الحقوق والحريات الاقتصادية في دستور الجزائر وكذا الضمانات التي قـدمها بهذا الخصوص؟ المفهوم للحقوق الاقتصادية:

يتمثل الهدف الرئيسي من وراء إقرار الحقوق الاقتصادية هو التأمين ضد العجز عن العمل، والتخلص من البطالة، وتهيئة فرص العمل اللائق للأفراد. وهو ما دفع الكثير من البلدان المتقدمة والنامية على السواء إلى النص على هذه الحقوق في دساتيرها وإحاطتها بالرعاية. وعلى الرغم من أهمية الحقوق الاقتصادية، إلا أنه من الملاحظ أن الاهتمام بها من الناحية القانونية والعملية قد جاء متأخرا، على العكس من الاهتمام بالحقوق السياسية والمدنية. واقع الحقوق والحريات الاقتصادية في الدستور:

نص الدستور الجزائري المعدل سنة 2020 في الباب الثاني منه على مجموعة من الحقوق الاقتصادية تحت عنوان الحقوق الأساسية والحريات العامة، حيث أورد وفي المادة (61) أن: "حرية التجارة والاستثمار والمقاولة مضمونة، وتمارس في إطار القانون".

وقد نصت المادة (60)²⁷ من الدستور على حرية الملكية التي تمثل ثمرة النشاط والعمل الفردي ويعتبر حق حرية اقتناء الأموال من العقارات والمنقولات وحرية التصرف فيها على أن تمارس في إطار القانون، كما تضمن الدستور حق العمل بحيث لكل فرد الحق في العمل الشريف الذي يناسبه ويختاره بكامل حريته والذي يكفل له العيش وتأمين حياته وحياة أسرته ويجعله مطمئنا على حاضره ومستقبله وكذا تأمين حصوله على الأجر العادل وقد نصت عليه المادة (66) من الدستور²⁸، مشيرا إلى أن القانون يضمن الحق في الحماية والأمن والنظافة أثناء العمل، كما نص في المادة (1/74) على: "حرية الإبداع الفكري، بما في ذلك أبعاده العلمية والفنية، مضمون". كما يعترف في المادة (69) بالحق النقابي، وفي المادة (70) بالحق في الإضراب شريطة أن يمارس في إطار القانون الذي

يمكن له أن يمنعه أي أن الإضراب معترف به، و يمارس في إطار القانون، يمكن أن يمنع القانون ممارسة هذا الحق، أو يجعل حدودا لممارسته في ميادين الدفاع الوطني والأمن، أو في جميع الخدمات أو الأعمال العمومية ذات المنفعة الحيوية للمجتمع. أما فيما يخص المساواة أمام التكاليف الضريبية والتي تشمل الأعباء المالية الضرائب والرسوم وجميع الأعباء ذات الطبيعة المالية التي تفرض على الأفراد، تضمنها نص المادة (82) حيث حوت فكرة أن الضريبة من واجبات المواطنة، ولهذا فإن مسألة فرض الضرائب تحظى بأهمية كبيرة في كل دولة لأنه من الضروري أن تحصل الدولة من المكلفين بطريقة عادلة وهو تحقيق العدالة الضريبية بين جميع المكلفين بها سواء بالنسبة للضرائب المباشرة أو غير المباشرة إذ يعني أنه وجوب قيام كل مكلف بدفع الضريبة طبقا لثروته وقدراته المالية وحالته الشخصية بحيث تتعادل الضريبة التي يدفعها الذين يحتلون مراكز متماثلة وألا يتنقل كامل فئة من الشعب بعبء أكبر من بقية الفئات لأي سبب من الأسباب.

ثالثا- الحقوق الإجتماعية والحقوق الثقافية والتنمية :

("يطلق عليها أيضا الجيل الثالث من الحقوق")²⁹، وتشمل حق العيش في مجتمعات نظيفة ومصونة من التدمير، والحق في التنمية، والتنمية الثقافية.

وقد تضمنها الدستور في المواد التالية المادة (1/65): "الحق في التربية والتعليم مضمونان، وتسهر الدولة باستمرار على تحسين جودتهما". بحيث تنظم الدولة المنظومة التعليمية وتسهر الدولة على التساوي في الالتحاق بالتعليم والتكوين المهني، ونصت المادة (63) على الحفاظ للتنمية المستدامة، وضمان الرعاية الصحية والسكن، وأوردت المادة (64) على أن للمواطن الحق في بيئة سليمة وفقا للتنمية المستدامة، وجاء نص المادة (71) ليؤكد على حماية الدولة للأسرة، كما أوردت المادة (72) حق الفئات المحرومة ذات الاحتياجات الخاصة في الاندماج بالمجتمع، أما نص المادة (76) فقد جاءت فقرتها الأولى على أن "الحق في الثقافة مضمون".³⁰

المطلب الثالث: ضمان حرية التعبير وإبداء الرأي وحرية الصحافة في القانون وضوابطه

ويمكن تعريف حرية الرأي والتعبير بشكل عام بأنها حرية الإفصاح عن الأفكار والآراء سواء كان ذلك بالكلام أو الكتابة أو الأعمال، وهذا يرافقه بعض أنواع الحقوق ومنها حرية وحق الإعلام، حرية وحق العبادة والمعتقد³¹، وحرية التعبير، وحرية الرأي، وحرية الإبداع، كما لا ننسى دسترة المشرع الجزائري لحرية الصحافة بنص صريح في دستور 2020.

من النصوص الدستورية نجد أن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة، وأنها تشكل تراثاً مشتركاً يجب الحفاظ عليه وعدم انتهاكه، ومن ضمن تلك الحقوق والحريات الوثيقة الصلة بكل إعلامي، ومشتغل بالمجال الإعلامي، الحق بالتعبير وإبداء الرأي سواء كان شخصاً عادياً أو كان صحفياً أو إعلامياً. فهذا الحق كغيره من الحقوق كفلها القانون، وتعتبر بمثابة مبدأ دستوري لا يجوز مخالفته.

وقد نص الدستور على هذا الحق -حرية التعبير-، كما نص على حرمة حرية الرأي، وحرية الإعلام وحرية الصحافة وغيرها من الحريات، بشكل واضح وصريح ومثال ذلك ما جاء في المواد التالية:

حرية التعبير تضمنه نص المادة (52)، حرية الرأي جاءت في نص المادة (51)، أما حرية الإبداع فوردت في نص المادة (74)، ومن أهم النصوص الدستورية في هذا الباب، والذي جاء في دستور 2020 نص المادة (54) الذي تضمن حرية الصحافة.

ومن خلال هذه النصوص يتضح أنه لا يجوز فرض أي نوع من الرقابة عليها أو تقيدها إلا بموجب نص القانون.

كما أن المشرع الجزائري لم يطلق العنان لهذه الحريات وخاصة حرية التعبير في الإعلام، وحرية الصحافة³² بل هناك حدود وضوابط نصت عليها التشريعات السارية المفعول في الجزائر وفي مقدمتها القانون العضوي السالف الذكر، حيث جاء نص المادة (02)، والمادة (92) منه كالتالي:

... فلا يجوز استغلال غطاء حرية التعبير والإعلام وحرية الصحافة للإساءة.

فحرية التعبير سمة من سمات العصر، ولطالما كانت إحدى أسباب إندلاع الثورات أو بالأحرى حركات التغيير في المجتمعات. وهذه الحرية اعتبرت برأي الكثيرين مهما اختلفت وسائل التعبير اعتبرت كالأوكسجين الضروري لحياة المجتمعات واستقرارها وازدهارها وتطورها. ومع ذلك إذا بقيت هذه الحرية دون رقابة أو ضوابط فيمكن إستعمالها بشكل آخر أو يُساء إستعمالها إذ لا يمكن إفتراض أن جميع أفراد المجتمع صالحين أسوياء ولا يقبلون الانحراف ولا يتعرضون للفساد والإفساد.³³

ويأخذ موضوع حرية التعبير أبرز تجلياته ومظاهره في ميدان حرية الإعلام حيث يرفض العاملون في هذا الميدان أي تدخل في أعمالهم سواء من الحكومة أو من أية جهات أخرى ولا يغيب عن بالنا أنه بقدر ما تكون الرقابة مناقضة لحرية الإعلام فبالقدر نفسه أساءت التجاوزات والانحرافات إلى حرية الإعلام وإلى الإعلام بل أساءت إلى المجتمعات وإنسانها وإنسانيتها.

الوعي القانوني آلية لترسيخ حقوق الإنسان وحياته - لدى الإعلامي -

فمجرد الحديث بين العاملين في الميدان الإعلامي عن ضرورة الرقابة الذاتية هو إقرار ضمني بالأضرار التي تسببت بها التجاوزات الناجمة عن الحرية الإعلامية المفرطة والمطلقة أكانت صادرة عن أفراد عاملين أو عن مؤسسات إعلامية بكافة أنواعها مما استتفز نظام الحرية حتى الرmq الأخير.³⁴

وعند الحديث عن حرية الإعلام والتعبير بين التشريع -القانون- وحقوق الإنسان من حيث الضوابط والحدود لمنع التعدي على الحقوق والحريات الأخرى، فإنه لا بد من الحديث عن وسائل الرقابة على الإعلام، وذلك لضمان عدم استغلاله للإساءة للحقوق والحريات باختلافها.

وخلصه الحديث المقتضب حول هذا الموضوع نود أن نشير إلى أن التشريع الجزائري كفل الحق في إبداء الرأي والتعبير وهو الذي يمارسه أصحاب الاختصاص من إعلاميين وصحفيين، ودسترة حرية الصحافة،³⁵ ولكن في المقابل وضع حدود وضوابط له يقرها القانون والدستور.

وهذا التوجه هناك من ينتقده، فضبط هذا الحق بموجب نص قانوني يمكن أن يؤدي إلى مصادرة هذا الحق، فهذا المصطلح مطاط ويمكن أن يتسع نطاقه، ولكن بالمقابل هناك من تعدى حدود حرية الإعلام، ليصبح الإعلام في حد ذاته يعصف بحقوق الإنسان³⁶، وهنا نستدل بما جاء على لسان الرئيس التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحفيين الأستاذ نضال منصور في افتتاح ملتقى إعلام حقوق الإنسان³⁷ أن "الحديث عن حقوق الإنسان ومواجهة خطف منابر وسائل الإعلام، في منتهى الأهمية في وقت تبرز فيه دعوات أنسنة الإعلام في مواجهة التوحش والتطرف".

وأشار منصور إلى أن اختطاف منابر الإعلام "يأتي في ظل تزايد الحديث عن الإرهاب بعد أن أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي وبعض وسائل الإعلام فرصة لممارسة الإرهاب، بمعنى أن الإعلام يختطف لمصلحة التطرف والتوحش بدلا من أن يكون إعلاما حقوقيا، ومن هنا تبرز أهمية أنسنة الإعلام ليتبنى حقوق الإنسان وحياته كغاية مهمة جدا في عمله".

وأضاف أن وسائل الإعلام متورطة إما بعدم بذل الجهد الكافي لمواجهة خطاب الكراهية والتحريض، أو في عدم ترسيخ العمل المؤسسي لتوطين حقوق الإنسان لديها، وعدم تخصيص مساحات كافية لقضايا حقوق الإنسان، كما أن الصحفيون متورطون أيضا إذ يكتفون بأدنى درجات المعارف في حقوق الإنسان، بل إن بعض الصحفيين والإعلاميين لا يؤمنون بحقوق الإنسان، ويمارسون ثقافة تمييز وعنف والحض على الكراهية. "لذلك لا بد من وضع حدود وضوابط واضحة تضمن الحق بمراقبة حرية الإعلام والتعبير وخاصة في جانب الإعلام الذي يتناول الحقوق والحريات، ولكن دون المساس بهذا الحق الذي كفله الدستور.

الخاتمة:

إن موضوع الحقوق والحريات موضوع هام وقد برزت أهميته أكثر بتطور الحياة في مختلف المجالات حيث نادت إعلانات كثيرة وديساتير بالحقوق والحريات عامة ودعت إلى كفالة حمايتها. ولكن المطلوب منا هو ليس الاعتراف ومعرفة تلك الحقوق والحريات، ولكن المطلوب هو ترسيخ وممارسة تلك الحقوق والحريات فعليا على أرض الواقع، و عليه فإننا نخلص إلى عدة نتائج وملاحظات رئيسية لدور الإعلام في دعم وتعزيز حقوق الإنسان وحياته - حين يعي الإعلامي ذلك - أهمها:

- أن الحقوق والحريات لا يمكن لها أن تقوم إلا في ظل دولة قانونية تكفل هذه الحقوق وتحميها.
- التوعية بحقوق الإنسان ، والتعريف بها ، ونشرها على أوسع نطاق ... من منطلق أن الوعي بالحق هو الأساس في إقراره عملياً وترسيخه في السلوكيات سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي ، وعلى مستوى الأفراد و الجماعات.

- دعم وتعزيز حقوق الإنسان - بكافة أنواعها وفي مختلف المجالات المرتبطة بها - وهو دور يرتبط مباشرة بمجالات عمل الإعلام والمرتبطة بأهداف رسالته في المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الدينية، الثقافية، التعليمية، الترويحية، والمجالات المرتبطة بالشرائح الاجتماعية : الطفل، المرأة، الشباب، العمال، الفلاحين، كبار السن، إلى آخره...، إضافة إلى المجالات الخاصة بمعالجة كافة القضايا المجتمعية والتي تمس حقوق الإنسان.

- توظيف الرسالة الإعلامية في خدمة تكوين " رأى عام " مساند ومؤيد لحقوق الإنسان سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي.

- العمل على التزام وسائل الإعلام والعاملين فيها بالأمانة والصدق في نقل الكلمة والخبر والتحلي بالمعايير الأخلاقية والسلوكية المهنية في تأدية رسالتهم بأمانة وإخلاص.

- إستنهاض الثقافة الإعلامية ونشر الوعي بشكل صحيح وتأهيل وتدريب عاملين في الإعلام وإيجاد مؤسسات إعلامية على مستوى التحديّ يجنب مجتمعاتنا الأخطار إلى جانب عقد مؤتمرات توجيهية باستمرار لمتابعة ومواجهة واستيعاب التطوّرات المتسارعة.

- عقد ندوات تدريبية للإعلاميين في مجال حقوق الإنسان.

- الاهتمام بواقع تدريب الإعلاميين وتكوينهم في مجال حقوق الإنسان.

- دمج حقوق الإنسان في برامج المعاهد المتخصصة في تكوين الإعلاميين.

الوعي القانوني آلية لترسيخ حقوق الإنسان وحياته - لدى الإعلامي -

- دعوة وسائل الإعلام إلى التركيز على نشر مبادئ ومعايير حقوق الإنسان، وذلك على أوسع نطاق ممكن وفي مقدمتها مبادئ المساواة وعدم التمييز والتسامح وقبول الرأي الآخر وتعميق الحوار بين أطراف المجتمع المختلفة.
- دعوة المؤسسات الإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني إلى تطوير لغة إعلامية تساهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان بين القطاعات الاجتماعية المختلفة باستخدام كافة الوسائل الملائمة بما في ذلك التقنيات الحديثة.
- وضع وتطوير برامج تدريبية خاصة بالإعلاميين حول حقوق الإنسان والتعاون بين وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني العامة في مجال حقوق الإنسان، وإنتاج المواد التي تساهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان وتنمية الوعي بها.
- وفي الأخير نختتم بنص المادة (78) من الدستور الجزائري ليراعيها كل إعلامي، وتكون نصب عينيه، حيث نصت المادة على أنه: "لا يعذر أحد بجهل القانون.
- لا يُحتج بالقوانين والتنظيمات إلا بعد نشرها بالطرق الرسمية.
- يجب على كل شخص أن يحترم الدستور، وأن يمثل لقوانين الجمهورية."

الوعي القانوني آلية لترسيخ حقوق الإنسان وحياته - لدى الإعلامي -

¹ عدنان الصباح، الإعلام وحماية حقوق الإنسان، موقع الحوار المتمدن، العدد: 1048، بتاريخ: 2004/12/15، الساعة: 10:17 منشور، تم الاطلاع يوم: 2018/08/21

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=28123>

² قانون عضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12 يناير 2012، يتعلق بالإعلام.

³ الدستور الجزائري، وفقا لآخر تعديل سنة 2020.

⁴ صلاح الدين الجورشي، واقع تكوين الصحفيين العرب وتدريبهم، برنامج الإعلام العربي وحقوق الإنسان، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس 2000، الطبعة الأولى، ص204.

⁵ جاء نص المادة كالتالي: تساهم ممارسة أنشطة الإعلام على الخصوص فيما يأتي:

- الاستجابة لحاجات المواطن في مجال الإعلام والثقافة والترفيه والمعارف العلمية والتقنية.

- ترقية مبادئ النظام الجمهوري وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح ونبذ العنف والعنصرية.

- ترقية روح المواطنة وثقافة الحوار.

- ترقية الثقافة الوطنية وإشعاعها، في ظل احترام التنوع اللغوي والثقافي الذي يميز المجتمع الجزائري.

- المساهمة في الحوار بين ثقافات العالم القائمة على مبادئ الرقي والعدالة والسلام.

⁶ القانون العضوي هو قانون أكثر شأنا من القانون العادي ولهم هذه المرتبة سأفسر أكثر بأن أعرف كل منهما: - القانون العضوي: هو قانون يشمل السياسة الطويلة الامد المتبعة في قطاعات مهمة مثل الصحة والسياسة القضائية، الإعلام... ولأهميته فإنه يخضع للرقابة السابقة للدستور ويصادق عليه من قبل ثلثي أعضاء البرلمان اكرر أعضاء البرلمان وليس الحاضرين.

- القانون العادي وهو من القوانين التي نعرفها جميعا من قوانين مختلفة وهي أقل مرتبة من القانون العضوي، ويخضع لأغلبية المصوتين في البرلمان أي أغلبية الحاضرين، ويخضع للرقابة اللاحقة للدستور وهو بذلك أقل مرتبة من القانون العضوي.

⁷ دستور الجزائر 2020، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 82، السنة السابعة والخمسون، الصادرة بتاريخ 15 جمادي الأولى 1442 هـ، الموافق لـ: 30 ديسمبر 2020.

محملة من الموقع الرسمي للجريدة الرسمية الجزائرية، بتاريخ: 2020/12/31، من الرابط أدناه:

<https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2020/A2020082.pdf>

⁸ تم التعديل على نص المادة وفقا للتعديل الدستوري لسنة 2020.

⁹ النص الكامل للمادة 140 : "إضافة إلى المجالات المخصصة للقوانين العضوية بموجب الدستور، يشرع البرلمان بقوانين عضوية في المجالات الآتية:

-تنظيم السلطات العمومية، وعملها،

-نظام الانتخابات،

-القانون المتعلقة بالأحزاب السياسية،

-القانون المتعلقة بالإعلام،

-القانون الأساسي للقضاء، والتنظيم القضائي،

-القانون المتعلقة بقوانين المالية،

الوعي القانوني آلية لترسيخ حقوق الإنسان وحرياته - لدى الإعلامي -

تتم المصادقة على القانون العضوي، بالأغلبية المطلقة للنواب و لأعضاء مجلس الأمة

يخضع القانون العضوي، قبل إصداره، لمراقبة مطابقتها للدستور من طرف المحكمة الدستورية.

¹⁰ نقصد هنا: بدايات التشريع الإعلامي في الجزائر، والذي شمل قانون الصحفي 1968، قانون الإعلام لسنة 1982، قانون الإعلام لسنة 1990.

¹¹ وهو: القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لـ 12 يناير 2012 المتعلق بالإعلام

¹² من ضمنها جريدة " الشعب" يوم 11 ديسمبر 1962.

¹³ أحمد حمدي، نظرات في قوانين الإعلام الجزائرية، موقع فضاء أحمد حمدي

<http://www.ahmedhamdi.net/xmlrpc.php>

الإطلاع كان يوم 17 فيفري 2015

¹⁴ المرجع السابق.

¹⁵ المرجع السابق.

¹⁶ حمداوي جابر مليكة، تومي الخنساء، حرية الإعلام بين قانون الإعلام 90/07 وقانون الإعلام الجديد 05/12، موقع جامعة ورقلة الرسمي

<http://manifest.univ-ouargla.dz/index.php/component/search/?Itemid=101&id=1299&format=opensearch>

الإطلاع كان يوم 17 فيفري 2015

¹⁷ نشير هنا للحقوق والحريات في الإسلام، حيث كان للإسلام الفضل في إعلان مبدأ المساواة في الحقوق والتكاليف العامة وفي إظهار الحقوق والحريات بصفة عامة في القرن السابع ميلادي حيث حدد حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ووضع الضمانات الكفيلة بحمايتها وقد كان السباق في بلورة وترسيخ ذلك قبل غيره -في تلك الفترة- إذ وجدت أساسها في القرآن الكريم وفي السنة النبوية الشريفة ثم تولى الفقه الإسلامي بيانها وتوضيح مفهوما ومضمونها وتحديد نطاقها كما أنها وجدت الحماية الكاملة في التطبيق العملي خاصة في العهد النبوي الشريف وفي عصر الخلفاء الراشدين.

أنظر أكثر في خصائص الحقوق والحريات في الإسلام، والأساس في التشريع الإسلامي، فيصل رمون، ضوابط الحماية الإجرائية الجزائية للحقوق والحريات، أطروحة دكتوراه علوم في القانون العام، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1- بن يوسف بن خدة-، إشراف الأستاذ الدكتور عبد الله أوهابيه، 2020/2019، ص 86-93، 123-127.

¹⁸ فريد محمدي زواوي، مدخل للعلوم القانونية " نظرية الحق"، CEDOC، دون ذكر دار النشر، ص 7، 8.

¹⁹ أنظر المادة الرابعة، من الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن الصادر في عام 1789.

²⁰ أنظر أكثر، فريد محمدي زواوي، المرجع السابق، ص 3 وما يليها.

²¹ يعتبر الدستور من الأمور المفترضة لوجود أي جماعة سياسية منظمة، فالدستور يحدد القواعد التي تحكم علاقة المواطن مع الدولة، ويلعب أهمية في تحديد حقوق الأفراد وواجباتهم والسلطات العامة في الدولة. فوجود الدستور ظاهرة عامة تتحقق في كل جماعة لها طابع النظام والاستقرار وتسير بمقتضى قواعد وقوانين منضبطة، كما يبدو أن وجود الدستور قد ارتبط بوجود المجتمع السياسي منذ القدم. لذلك وجدت القوانين المنظمة لحياة المجتمعات بشكل مكتوب أو غير مكتوب.

²² الزغبي خالد، مبادئ القانون الدستوري في النظم السياسية، الطبعة الأولى، الأردن، 1996، ص 15.

²³ حيث جاء نص الفقرتين في ديباجة الدستور الجزائري في آخر تعديل كالتالي:

"الشعب الجزائري شعب حر، ومصمم على البقاء حرا.

الوعي القانوني آلية لترسيخ حقوق الإنسان وحرياته - لدى الإعلامي -

فتاريخه الممتدة جذوره عبر آلاف السنين سلسلة متصلة الحلقات من الكفاح والجهاد، جعلت الجزائر دائما منبت الحرية، وأرض العزة والكرامة.

²⁴ أنظر أكثر في الاختلاف الفقهي في تصنيف الحقوق والحريات، فيصل رمون، مرجع سابق، ص 130 وما يليها.
²⁵ أنظر أكثر الباب الثاني: الحقوق الأساسية والحريات العامة والواجبات، الفصل الأول: الحقوق الأساسية والحريات العامة من الدستور الجزائري 2020.

²⁶ أنظر أكثر فيصل رمون، مرجع سابق، ص 130 وما يليها.

²⁷ تنص المادة 60 : "الملكية الخاصة مضمونة..."

²⁸ تنص المادة 66 : "العمل حق وواجب.

كل عمل يقابله أجر.

يضمن القانون في أثناء العمل الحق في الحماية، والأمن، والنظافة.

الحق في الراحة مضمون، ويحدد القانون كيفية ممارسته..."

²⁹ أنظر أكثر فيصل رمون، مرجع سابق، ص 130 وما يليها.

³⁰ أنظر أكثر الباب الثاني: الحقوق الأساسية والحريات العامة والواجبات، الفصل الأول: الحقوق الأساسية والحريات العامة من الدستور الجزائري 2020.

³¹ غازي بني عوده، الراهن الفلسطيني وتداعياته على حرية الرأي والتعبير، مجلة تسامح، العدد الخامس والعشرون، السنة الرابعة عشر، كانون أول 2006، ص43.

³² أنظر نص المادة (54) من دستور الجزائر 2020.

³³ يحيى زين، ورقة عمل بعنوان: حرية الإعلام في الدين، قدمت لمؤتمر حرية الإعلام والتعبير بين التشريع والدين وحقوق الإنسان، المنظم من قبل المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية - جامعة الدول العربية - بيروت، والمنعقد بتاريخ 20_2013/5/22
³⁴ المرجع السابق.

³⁵ المتمثل في نص المادة (54) من دستور الجزائر 2020.

³⁶ عمار تركمان، ورقة عمل بعنوان: موقف التشريع الفلسطيني من حرية الإعلام والتعبير، قدمت لمؤتمر حرية الإعلام والتعبير بين التشريع والدين وحقوق الإنسان، المنظم من قبل المركز للبحوث القانونية والقضائية - جامعة الدول العربية - بيروت، والمنعقد بتاريخ 20_2013/5/22

³⁷ ملتقى إعلام حقوق الإنسان الذي نظمه مركز حماية وحرية الصحفيين بالشراكة مع صحفيين من أجل حقوق الإنسان في كندا وبالتعاون مع معهد الإعلام الأردني وشبكة الإعلام المجتمعي يوم 2014/12/13، شارك فيه نخبة من الإعلاميين والخبراء والنشطاء في حقوق الإنسان. المصدر

<http://ar.ammannet.net/wp-content/plugins/magic-fields/thirdparty/phpthumb/phpThumb.php>

يوم الاطلاع: 2015/03/01